

إدارة خراسان

في العهد الإسلامي الأولي

• بعض المسائل في دراستها

الدكتور صالح أحمد العلي

١ - نطاق الدراسة ومصادرها :

تواجهنا عند دراسة الإدارة الإسلامية صعوبات غير قليلة ، منها ان معلوماتنا عن الوظائف الإدارية ، عموما ، غير كاملة ، فبعض هذه الوظائف لا تذكرها المصادر بالرغم من أن مقتضيات الأحوال تستلزم وجودها ، وبعضها لم تذكر عنها المصادر الا اسمها او معلومات مقتضبة من ازمة وامكنة متباعدة ، مما يجعل من الصعب تقديم صورة كاملة عنها . ومن المعلوم ان بعض النظم الادارية المحلية بقيت محتفظة باسماءها المحلية ، والاعجمية احيانا ، فلم يذكرها العرب ، وبعضها كان قائما في مختلف انحاء الدولة الاسلامية ، فاستعمل العرب لها تعابير عربية موحدة ، ولكن كانت مدلولاتها متباينة ، فالخراج مثلا هو تعبير عربي ورد في القرآن الكريم (ان تسألهم خرجا فخراج ربك خير) وقد استعمل في كافة ارجاء الدولة الاسلامية ، ولكنه كانت له مدلولات مختلفة ، ففي الحجاز كان يستعمل للضريبة التي يدفعها العبد لسيده لقاء السماح له بالعمل والكسب ، واستعمل في اماكن اخرى للضريبة التي تجبي من المزدروعات التي يمتلكها المسلمون ، وعلى ما يجبي من المكوس ، واطلقت في العراق على الضريبة التي تجبي من الاراضي المفتوحة التي يزرعها أهل الذمة ، ثم اصبحت تطلق على الضريبة التي تؤخذ من صنف

معين من الاراضى حتى اذا امتلكها المسلمون كما استعملت احيانا للضريبة-
الاجمالية على بعض القرى والمناطق ، سواء زرعت اراضيها
ام لم تزرع ، واطلقت فى خراسان ايضا على الضريبة-
الاجمالية التى تجبى من بعض المدن ، وان البحث السليم يقتضى توضيح
مدلول هذه التعابير ضمن نطاق الزمان والمكان^(١) . ثم ان العرب استعملوا
فى بعض الاحوال للوظيفة الواحدة اكثر من تعبير ، وذلك مثل استعمالهم
كلمة « المحتسب » فى المشرق وفى مصر ، وكلمة « العامل على السوق »
فى الحجاز واقليم شمالى افريقية والاندلس ، وكلتا الكلمتين ذات مدلول
واحدة . ومن المعلوم ان المؤسسة الواحدة كانت تتطور على مر الزمن فى
كل مكان تقوم فيه .

ثم ان الادارة مدلولها غير واضح الحدود ، وعملها متداخل مع
جوانب متعددة من حياة الفرد والمجتمع نظرا لانها ذات صلة بمختلف
المؤسسات والنظم القائمة فى الدولة ، وهى تتبادل مع هذه المؤسسات التأثير
لدرجة يصعب دراسة احدهما دون تفهم تام للآخرى . فطريقة جباية
الخراج مثلا تدخل ضمن نطاق الادارة ، الا انه لا يمكن وصفها بدقة
ما لم يفهم الخراج وطبيعته . وتعين القضاة وتحويلهم وعزلهم يمكن
اعتباره من الادارة ، الا انه لا يمكن فهمه بصورة واضحة ما لم يفهم
اختصاص القاضى وعمله ؛ وهكذا فان الادارة لا يمكن ان تفهم بصورة
دقيقة شاملة ما لم تفهم مختلف جوانب مؤسسات الدولة ونظمها ؛ ولما كانت
معظم هذه النظم لما تدرس بصورة دقيقة وشاملة ، فان اية دراسة للادارة

(١) فى النصوص والآراء المتعلقة بالخراج انظر كتاب « الجزية والخراج »
تأليف دينيت وترجمة الدكتور فوزى فهميم جاد الله ؛ فهو أحدث
الكتب فى الموضوع ، وقد لخص وناقش عددا من الكتب الكثيرة
التي تناولت الموضوع .

الاسلامية او بعض جوانبها في خراسان او اى اقليم اسلامي آخر ، لا يمكن ان تكون الا دراسة اولية .

ومن المعلوم ان المجتمعات في العصور القديمة والوسطى كانت اكثر عزلة مما هي في الازمنة الحديثة ، وذلك بسبب صعوبة المواصلات وقلّة وسائل الاتصال ، ومع ان مختلف الدول الكبيرة القديمة تبنت افكارا ونظما معينة ، وعملت على تعميمها في كافة ارجاء الدولة ، الا انهم من حيث العموم لم ينجحوا في خلق « توحيد » تام في دولهم ، هذا بصرف النظر عما اذا كان مثل هذا التوحيد التام من مصلحة الحضارة والانسانية ، والواقع ان العرب كونوا خلال فترة قصيرة من الزمن دولة واسعة ضمت شعوبا ومجتمعات متعددة ترتبط بنظم عامة ، ولكن بجانب هذه النظم العامة بقيت لكل مجتمع عادات وتقاليد اجتماعية وادارية خاصة .

ولما كانت خراسان قد فتحت عنوة فان العرب كان لهم بحق الفتح ان يفرضوا على البلاد المفتوحة ما يرتأونه من النظم والتنظيمات ، الا ان الظروف والاحوال السائدة في اوائل عهود تكوين الدولة الاسلامية قضت عليهم بالاهتمام بالدرجة الاولى بأمر توسيع رقعة الدولة وحماية حدودها وضبط الامن واقرار السلام في ارجاءها ، وتنظيم علاقة الخلافة بالأقاليم المفتوحة في الامور المالية والادارية بصورة خاصة ، وقد قضت عليهم الضرورة العملية بالتسامح مع المجتمعات التي ضمتها الدولة الاسلامية الواسعة ، فاحتفظت تلك المجتمعات بمنظوماتها وتقاليدها التي لا تهدد أمن الدولة وسلامتها ولا تتحدى الدين الاسلامي وكلمة الله العليا . ولذلك ابقي العرب في خراسان « الملوك » والامراء المحليين الذين ذكرناهم في مقال سابق^(٢) . ومن المعلوم ان هؤلاء « الملوك » كان كل منهم يحكم

(٢) « تقسيمات خراسان الادارية في العهود الاسلامية الاولى » : مجلة كلية الاداب . العدد الرابع عشر ص ٧٧٥-٧٨٢ .

منطقة فيها مدن ومراكز حضرية تستلزم وجود تنظيمات ادارية لم تقدم المصادر العربية عنها معلومات • ولا بد انه كان لكل من هؤلاء الملوك والامراء المحليين جيش وبلاط يتناسب ووضعه ومسؤولياته في ضبط الامن وتنظيم وادارة شؤون القضاء وحماية الاموال وتنظيم امور الري ذي الاهمية الكبرى في تلك البلاد ، وان عدم اشارة المصادر الى حدوث مشاكل بين « الامراء » المحليين والولاة العرب قد يكون دليلا ان العرب تركوا هؤلاء الامراء يمارسون سلطاتهم القديمة ، وان الاحتكاك الذي حدث بين العرب وهؤلاء الامراء في اوائل سني الفتح مرجعه بالدرجة الاولى الى عدم خضوعهم الى العرب اكثر من كونه رد فعل لمحاولة قم بها العرب لفرض نظم خاصة او اجراء تبديلات او تحويرات في نظمهم التي كانوا يسرون عليها •

ومن المعلوم ان قتيبة استطاع ان يخضع هؤلاء الامراء ويجلبهم الى جانب دولة الاسلام ، فصاروا يتعاونون معها ، ثم ازداد تعاونهم مع الدولة في زمن ولاية اسد القسري • ولا بد ان هذا التعاون ليس مرجعه الخضوع بالقوة فحسب بل الى ابقاء المسلمين لهم امتيازاتهم وحقوقهم •

تقع خراسان في اقصى الطرف الشمالى الشرقى من الدولة الاسلامية ، ولها حدود طويلة مكشوفة غير محصنة ، ومعرضة لهجمات سكان اواسط آسيا المعروفين بقدرتهم فى القتال • وهى بعيدة عن قلب الامبراطورية وعاصمتها ، وعن جزيرة العرب التى كانت تمد الدولة بالمقاتلة • والواقع ان هذه الاوضاع الخاصة كان لها اثر فى تكييف ادارة خراسان منذ عهد الساسانيين الذين كانت عاصمتهم طيسفون فى اواسط العراق ، وكانوا يعتمدون بصورة خاصة على اقليم فارس الذى وان كان اقرب من جزيرة العرب الى خراسان ، الا انه كانت تفصله عن خراسان المغارة الواسعة التى ليس فيها الا مسالك محدودة وكانت خراسان ايضا

ملجأ لكثير من الفرق المعارضة للساسانيين ، حيث ان هذه الفرق وجدت في خراسان مكانا ملائما تلجأ اليه ، وهكذا استقر في خراسان كثير من اتباع هذه الفرق ، كالمناويين والمزديكين فضلا عن النصارى واليهود . لهذا لجأ الساسانيون الى تنظيم ادارة خراسان بشكل يحقق الطمأنينة والسيطرة في هذه الظروف الصعبة . فكانوا يولونها من اولادهم ممن يرشحونه لولاية العهد لما يرونه من ان مجابهة مشاكلها خير تدريب على حكم الامبراطورية ، كما كانوا يضعون فيها حامية عسكرية قوية ، ويجمعون فيها بين الادارة المدنية والعسكرية ، فكان يحكمها صهبد وعدد مرابذة ، يجمع كل منهم بين الادارة المدنية والعسكرية ، هذا فضلا عن الملوك ، والامراء المحليين الذين كانت لهم سلطات واسعة (٣) .

وليس في المصادر العربية او في مجرى الاحداث ما يدل على ان العرب لاقوا مقاومة من الفرق التي كانت معارضة للساسانيين ، الا انهم واجهوا كثيرا من المشاكل التي واجهتها الدولة الساسانية ، ولذلك وضعوا فيها حاميات عسكرية قوية ، وابقوا على كثير من الامراء والمستفيدين والنظم ، ولم يضايقوا انصار الفرق المعارضة للساسانيين .

وقد عني العرب باختيار الولاة لخراسان ، ولم يكن الاختيار قائما على اساس شروط مقننة مكتوبة يتطلب توفرها فيمن يختار ، بل كانت تعتمد بالدرجة الاولى على بصيرة الخليفة ، فهو المسؤول الاول عن الاختيار . والواقع ان الذين اختيروا لولاية خراسان لم تجمعهم صفات خاصة واحدة يشتركون فيها سوى كونهم جميعا من العرب ، اما فيما عدا ذلك فقد كانوا متباينين في اصولهم وخبراتهم ، وكانوا من قبائل متنوعة ، فمنهم

(٣) « ايران في عهد الساسانيين » تأليف كريستنس ، وترجمة الدكتور يحيى الخشاب ص ٧٧ ، ٨٩ وانظر ايضا ما كتبه عن الادارة الساسانية ص ١٢٦-١٢٩ .

من اهل اليمن ، ولكن اكثرهم من القبائل العدنانية ، ومنهم عبيد الله وسلم
ابني زياد الذي استلحقه معاوية به واعترف به اخاله ، ومنهم ايضا سعيد
ابن عثمان بن عفان ، وسعيد بن عبدالعزيز ، وهما من اقارب الخليفة
وهؤلاء لم يتعاقبوا في الولاية ولم يبق اى منهم في ولاية خراسان مدة
طويلة ، وقد اثبت الثلاثة الاولون كفاءة في الادارة والتوسع الحربى .

وقد اختير بعض الولاة بناء على ما قاموا به من انجازات
عسكرية او ادارية سابقة كشفت عن مواهبهم في الادارة ، وذلك مثل
المهلب بن ابي صفرة ، وابنه يزيد ، اللذين كانا قد اظهرا كفاءة في قتال
الخوارج فترة غير قصيرة ، فكان ذلك من عوامل اختيار كل منهما لولاية
خراسان في ظروف كان الاقليم فيها بحاجة الى كفاءات عسكرية وادارية .
واختير كل من قتيبة بن مسلم الباهلى ، واسد بن عبدالله القسرى في ولايته
الثانية ، بعد ان ولى كل منهما مناصب ادارية ، الاول على الرى والثانى
على خراسان واثبت خلال ذلك كفاءة وشجته للمنصب الجديد . اما
نصر بن سيار فقد أهله لولاية خراسان خبرته الطويلة واعماله القيادية
والادارية في خراسان . اما بقية الولاة فلم تكن لهم قبل ولايتهم خراسان
خبرات ادارية ، ولم يكونوا قد شغلوا مناصب ادارية .

ومن ولاة خراسان ثلاثة كانت لهم عند تعيينهم معرفة واتصال
بخراسان وهم يزيد بن المهلب ، واسد بن عبدالله القسرى ، ونصر بن
سيار ، وهذا الاخير هو الوحيد الذى وليها من عرب خراسان .

وقد توفى خمسة من الولاة ابان ولايتهم خراسان ، وهم الربيع بن
زياد الحارثى ، والمهلب بن ابي صفرة ، وقتيبة بن مسلم الباهلى ، واسد
ابن عبدالله القسرى ، ونصر بن سيار . وقد عين عبيد الله بن زياد على العراق
بعد ولايته خراسان ، اما الباقيون فلم يشغلوا مناصب ادارية بعد عزلهم عن

ولاية خراسان ، ولم يتمرد منهم على الخلافة الا قتيبة بن مسلم الباهلي .
وكانت خراسان اiban العصر الاموي ترتبط في بعض الفترات
بالخليفة مباشرة ، وفي فترات اخرى بامير العراق ، وفي هذه الحالات
الاخيرة يكون لرأى امير العراق اهمية خاصة في اختيار والي خراسان وفي
اشراف على ادارته ، ومع أنه ليس في المصادر الا تنف قليلة متأثرة
منفرقة عن مدى هذا الارتباط ، الا اننا يمكن ان نحس منها ان هذا
الارتباط لم يكن يسير تبعا لقواعد مقننة ثابتة ، وانه يتأثر بالاحوال القائمة
وبشخصه كل من الامير ووالي خراسان ، وانه يقوم على اوامر ونصائح
يزداد عددها واهميتها في اوقات الازمات . على ان لهذا الارتباط اهمية
كبيرة ، لانه يخفف من اعباء اشراف الخليفة على الاقاليم البعيدة ويعطى
امير العراق اهمية ودورا رئيسا ، ولكنه في نفس الوقت قد يولد خطرا
من حيث ان والي العراق قد يصدر احكاما وقرارات لا تلائم مصلحة
الخليفة ، وقد تجلى هذا بوضوح عندما جعل نصر بن سيار تابعا لابن
هيرة ، فكان هذا لا يوصل كل اخبار خراسان الى الخليفة الاموي (٤) .

ومهما يكن فلا نعلم مدى تدخل السلطة المتبوعة (الخليفة او امير
العراق) في اعمال وادارة والي خراسان ، وفي تعيين وتحويل وعزل
الموظفين التابعين له ، وخاصة الكبار منهم ، وفي تفاصيل اعداد وتنفيذ
الحمولات ، وشؤون الادارة المالية ، وتنظيم العلاقة بين الادارة الاسلامية
المركزية والمؤسسات الادارية القديمة . والواقع ان المعلومات الموجودة

(٤) من المعلوم ان الطبري جوى في تاريخه اوسع المعلومات عن تاريخ
خراسان في العهود الاسلامية الاولى اما الدراسات الحديثة فاهمها
كتاب « الدولة العربية وسقوطها » لمؤلفه ولهاوزن وترجمة الدكتور
محمد عبد الهادي ابو ريده ، وكذلك كتاب « فتح العرب واسط
آسيا » للاستاذ جب .

في المؤلفات العربية تتعلق اغلبها بالحوادث السياسية او العسكرية ، وليس فيها ما يكفي لتكوين صورة واضحة دقيقة عن سلطات الوالى وحقوقه وواجباته ، كما ان معلوماتنا عن سلطات الولاة في الاقاليم الاخرى من الدولة غير وافية للدرجة التي يمكن ان نكون منها فكرة واضحة شاملة قد تفيد في تفهم اوضح لمكانة ولاة خراسان .

ومما قد يفيد في ضبط حدود سلطة الوالى واعماله معرفتنا في الوظائف الموجودة في الاقاليم الاخرى ، ومدى سلطاتهم ، ومن المعلوم ان خراسان اقليم كانت فيه حياة حضرية معقدة ، بسبب ازدهار الصناعة والتجارة فيه ، وبسبب اهميته العسكرية والسياسية . غير ان الكتب العربية ، وهي مصدرنا الوحيد عن ادارة خراسان ، لا تذكر الا عددا قليلا جدا ممن ولى الشرطة والقضاة والخراج في بعض مدن خراسان في فترات غير متصلة ، واذا كان منطق الامور يقتضى ان ترجع قائمة هؤلاء الموظفين لا الى عدم وجود غيرهم بل الى ان المصادر اقتضت على ايراد اسماء من لهم علاقة ببعض الحوادث في خراسان ، خاصة وان تواريخ المدن واتواريخ المحلية المتعلقة بخراسان ومدنها والتي يحتمل ان تحوى بعض المعلومات عن الوظائف القديمة وشاغلها في مدن خراسان ، قد فقدت ، ولم يذكر من اقتطف منها شيئا مما يتعلق بذلك .

ومن المعلوم ان خراسان اغلب سكانها من الاعاجم الذين كانت لهم نظم ومؤسسات قديمة ، ولكن العرب بعد الفتح الاسلامى اوطنوها جالية عربية كبيرة موزعة في عدد من المدن القديمة^(٥) ، وضعوا نظاما ومؤسسات تطبق على العرب وتلائم احوالهم ومكانتهم ، كما وضعوا نظاما ومؤسسات

(٥) انظر مقالا « استيطان العرب في خراسان » مجلة كلية الاداب والعلوم العدد ٣ سنة ١٩٥٨ ص ٣٦-٨٣ .

تناسب مكانتهم كحكام فاتحين للأقليم ، والراجع انهم ابقوا كل او معظم
النظم والمؤسسات التي كان يسير عليها الاعاجم . لذلك يمكن القول بأنه
كانت في خراسان نظم تتعلق بالعرب ، واخرى بالعجم ، وثالثة تطبق على
العرب والعجم معا ، ولما كانت مصادرنا الاولى مكتوبة بالعربية ، ومعظمها
قد افقه العرب والمتصلون بهم ، لذلك فانها أولت العرب أهمية خاصة وقدمت
عنهم بعض المعلومات ذات الأهمية في ادارتهم . غير ان هذه المعلومات
لم تكن وافية ولا كاملة ، فتظيم الجيش ، وعطاء الجند بالرغم من أهميتها
الكبيرة في الإدارة الا ان معلوماتنا عنهما في خراسان قليلة جدا . وقد
يجوز الافتراض ان هذه التنظيمات تشبه مثيلاتها في الامصار الاخرى^(٦) .
واذ ذاك يمكن القول بان المؤسسات الادارية المتعلقة بالجيش والعطاء
كانت تطبق في خراسان ايضا ، على اننا يجب ان ننسى ان الظروف المحلية
في خراسان كانت تقضي بتحويل بعض هذه التنظيمات . فقد كان العرب في
خراسان مثلا منظمين على الاخماس ، شأن مقاتلة البصرة ، وقد ذكرت
اسماء عدد من رؤس الاخماس فيها ، غير انه كانت معهم ، بجانب ذلك
جماعات من أهل الكوفة ، ومن الموالي ، كما ان ام كن اقامتهم الدائمة كانت
موزعة في عدة اماكن مما كان يضعف سلطان رؤوس الاخماس على
المقاتلة من خمسهم في اوقات السلم^(٧) . كما ان تعدد الحملات التي
كانوا يقومون بها كانت تقضي بتوفير العطاء لهم ، ثم ان بعد خراسان
عن جزيرة العرب والعراق ، جعل العرب فيها في شبه عزلة ، ليس لهم
وثيق اتصال بابناء الجزيرة ولا يستمدون منها الامدادات البشرية ، وهم

(٦) انظر « التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة »
ص ١٤٦-١٦٥ وكذلك مقالنا « العطاء في الحجاز » المنشور في مجلة
المجمع العلمي العراقي مجلد ٢٠ ص ٨٣-٣٧ .

(٧) « استيطان العرب في خراسان » ص ٦٥ فما بعد .

يكونون اقلية متميزة جنسيا وثقافيا عن اهل خراسان ، ولا بد ان يكون لكل هذه العوامل تأثير فى تنظيم ادارة المقاتلة وتنظيم توزيع العطاء عليهم .

وقد قضت متطلبات الحياة ان تقوم فى خراسان منذ اوائل الفتح الاسلامى مؤسسات ادارية يسرى عملها على العرب والاعاجم كلهم او معظمهم ، كالقضاء والشرطة ومعاملات السوق وسك النقود ، فاما الاثنان الاولان فقد ذكرت المصادر عددا من تولاهما منذ الهود الاسلامية الاولى كما ذكرنا ، واما سك النقود فان الدليل على وجوده ما وصلتنا من مسكوكات بنقوش فنية دقيقة ، وبعبارة ثابت ومعدن نقي (٨) ، يدل على مدى الدقة وعلى شدة الرقابة على هذه المؤسسات ، ثم ان السك يتم عادة فى الاماكن ذات الاهمية الاقتصادية والمالية ، فلا بد ان تكون لهذه الاماكن حياة اقتصادية نشطة ، وفيها ادارة ذات علاقة بامور المالية والنقود ، ولكن المصادر لم تشير اليها .

ومن المعلوم ان خراسان كانت فيها عدة مراكز للصناعة والتجارة مما يقتضى وجود عمال وصناع وتجار ، وتنوع الحرف والاعمال ، وظهور تقاليد و (سنن) ونظم ، ومجال حدوث الخلافات والمشاكل التى تتطلب الحل ، وكل هذا يقتضى اهتمام الدولة بهذه الجوانب ويتطلب تعيين الموظفين لها ، كالمحتسب او العامل على السوق ، غير ان المصادر لم تذكر اسم اى محتسب ولم تشير الى وجود هذه الوظيفة فى خراسان فى العهد الاسلامية الاولى .

ومما قد يفيد فى معرفة الوظائف الادارية واختصاصاتها وطبيعة عملها كتب الاداب والتذكرات والمجاميع التى الف العرب فيها عددا غير قليل ، وفى كثير منها نصوص ومعلومات موضوعة فى الغالب بشكل اخبار او

فصص مفيدة في معرفة بعض الوظائف واختصاصاتها وسلطانها ، عبران .
ايا من هذه الكتب ليس فيه الا تف من معلومات قليلة عن اشخاص او
احوار في ازمة وامكنة متباعدة ، وغالبيتها تتعلق بـ«الخلفاء» وبعض الولاة في
الحجاز والعراق ومصر ، وليس فيها عن خراسان واحوالها ، الا النزر
الذي لا يغني .

اما كتب « الاداب » فهي تبحث عادة في طبيعة بعض الوظائف ،
وخاصة الوزارة والقضاء والحسنة ، وتذكر اراء ومعلومات في اختصاصاتها
واسماء بعض من يشغلها . وللفصاء في هذا الصنف من الكتب اهمية
خاصة ، اذ ان القضاء هو الوظيفة الرئيسية التي تتطلب في شغلها مؤهلات
فقهية ، نظرا لان عمله الاول هو تطبيق احكام الفقه ، غير انه بالرغم من
امتداد عمل هذه الوظيفة الى جوانب متعددة من حياة مختلف الطبقات ،
واهتمام المسلمين بدراسة الفقه والتأليف فيه ، فان اكتب الفقهية الاولى
التي أصبحت أساس توجيه هذا الميدان ، وهي كتب مالك بن أنس
واشاعبي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وكلها لم تؤلف في خراسان ،
كما أنها لم تنطرق الى الاوضاع الادارية القائمة ، ولم تذكر أسماء
الموظفين ، وقلما حددت الوظائف ، فقد كانت تكثر من استعمال كلمة
(السلطان) دون تحديد المقصود بذلك . ومن العلوم أن كلمة (السلطان)
عامة غير محددة فهي تعني صاحب السلطة اطلاقا علما بأن السلطة كانت
تدارسها عدة جهات منها الخليفة ، والوزير ، والوالي ، والقاضي ، وصاحب
الشرطة ، والعمل على السوق والمحاسب . ولعل استعمال الفقهاء في كتبهم
تعبير « السلطان » العام يرجع الى تدخل سلطات العمال وعدم استقرار
اختصاصات هذه الوظائف أو تبلور اقواعد التي تحدد عمل كل منهم في
العهد الاول ، ولعله واجع أيضا الى رغبة الفقهاء في جعل الفقه علما
مستقلا عن الادارة « الدنيوية » ورجالها ، فتصبح بذلك قواعد مكنة

عند الناس ومستقرة فيهم ، ولا تخضع للتغيرات والتقلبات السياسية والدينية .

فما عن « أدب القاضي » فقد ألف المسلمون كتباً وفصولاً بحثوا فيها في وظيفة القاضي واحصاصه وموطئه وسجلاته وعلاقته بقية القضاة ، وتطرقوا الى أبحاث ومبادئ عامة يصعب البت في مدى واقعيتها وفي مدى انطباق ما فيها على خراسان في العهود الإسلامية الأولى .

وقد ألف المسلمون أيضاً كتباً في تاريخ القضاة ، من أقدم وأوسع ما وصلنا منها هو تاريخ القضاة لوكيع ، وفيه معلومات وافية عن قضاة ابصرة والكوفة وبغداد والمدينة ، وبعض القضايا التي نظروا فيها ، أم قضاة الأقاليم الأخرى ومنها خراسان ، فلم يكن بحثه عنهم وافياً ، ولم يذكر القضايا التي نظروا فيها . ومن الصيحي أن الكتب التي ألفت في قصة بعض الأقاليم مثل كتاب القضاة للكندي الذي يبحث في قصة مصر ، وقصة الأندلس للبخاري ، لم تطرق الى القضاة في خراسان .

إن كثيراً مما ذكرناه عن القضاة ينطبق على وظيفة المحاسب ، فإن تعدد الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدن كانت تقتضي تشعب عمل المحاسب وأهميته في المراكز الحضرية في الدولة الإسلامية عامة وفي مدن إقليم خراسان ، وقد ألف العرب عدداً من الكتب في الحسبة أشهرها كتب ابن الأخوة ، والشيرازي ، وابن سنام ، فيها تفاصيل عن أعمال المحاسب ضبط الغش في عدد كبير من الصاعات والحرف ، وفي الأخلاق العامة . ومحتوياتها متشابهة لدرجة توحي أن كلا منها قد اقتبس من الآخر ، غير أن لا نعرف المصدر ، الأم ، الذي أحدث منه هذه المعلومات ، كما أننا لا نعرف مدى انطباق ما يذكرونه على الواقع ، وفي أي زمان أو مكان كان مطبقاً ، وما مدى علاقته أو انطباقه على الأوضاع في خراسان في العهود الإسلامية الأولى .

ومن الأمور الأساسية الواجب معرفتها في الإدارة هو الحدود الجغرافية التي تستند إليها سلطة المؤسسة الإدارية أو الموظف القائم بها ، وفي هذا تقترنا صعوبات : منها أن الكتب الجغرافية العربية القديمة بالرغم من أهميتها ، فإن عددها قليل ومعلوماتها قليل مقضية ومتفضة أحياء ، ولا تكفي لوضوح الحدود الجغرافية . صحيح أن بعض الجواجر الطبيعية كالجبال والأنهار تتخذ أحياء أسس للحدود ، ولكن هذا ليس قاعدة ثابتة وعممة ، فقد يقع الجبل في إقليمين ، وقد تتجاوز حدود الولاية ضفتي النهر في بعض أو كل الأماكن ، كما أن الحدود قد لا تنطبق على قمم الجبال أو مساقط المياه ولا يخفى أن كثيرا من الأماكن كانت مزدهرة أو مشهورة في العصور الوسطى ثم زالت أو بدت أسوأها مما أدى إلى عدم وجود خرائط مفصلة دقيقة توضح أماكن وحدود كثير من الأقاليم ، ومنها خراسان .

ثم إن الظروف والأحوال تقضي أن يكون لبعض المؤسسات الإدارية منطق لا تنطبق على الحدود الطبيعية بل تمتد تبعاً لامتداد الاستيطان . فالعمل على الشرطة ، وصاحب المعونة ، والقاضي ، والعامل على الجباية كانت طبيعة عمل كل منهم تقتضي أن يمتد سلطان عمله إلى مدى امتداد سكنى الناس . ومع أن الناس كانت تسيل في القديم إلى التكتل في السكن وحشي إبقاء الفراغات بين التجمعات السكنية ، إلا أن الظروف كانت تقضي بحدوث فراغات واسعة ، بسبب تقلص حجم مراكز السكن أو بسبب نمو (أرياض) أو (ضواحي) وثقبة أصلية بتركز (الأم) ، ولكنها مفصولة عنها بمسافة ، وقد تتسع هذه الضواحي وتزداد أهميتها ولكنها تبقى مرتبطة بالمركز الأم بمصر المؤسسة وعليها نفس الموظف .

ثم إن بعض المراكز الحضارية كانت في مراكز مزدهرة تزدهم فيها مراكز الاستقرار وتتداخل علاقات الناس في هذه المراكز مما يستلزم أن

تعتمد سلطة المؤسسة الادارية القائمة في المركز « الام » الى كل أو بعض المراكز الاخرى القريبة . وقد يقتضي توسع العمل تعيين أكثر من موظف أو مسؤول عن المؤسسة الواحدة ، يكونون خاضعين لمسؤول واحد أو قد تكون اختصاصاتهم متكافئة وكل منهم مستقل في عمله ، وهذا يتطلب تحديد النطاق الجغرافي لصلاحيتهم تحديدا واضحا ودقيقا .

ثم انه قد تنشأ وتنمو مدينة في مكان تتلاقى فيه عدة أقسام ادارية قديمة فتبقى تلك الاقسام . وتكون المدينة خاضعة لها .

ولعل من أبرز ما يوضح أمثال هذه التعقيدات هو بغداد ، التي اقيمت في منطقة تتلاقى فيها حدود طسوجي بادوريا والفروسيح ، ثم امتدت شرقا فشملت أراضي من طسوجي نهر بوق ونهر بين^(٩) ، وقد ظلت هذه الطساسيح بعد توسع بغداد ، وكانت لها أهمية في ادارة الحماية المالية وربما في امور اخرى . ثم ان بغداد كانت في بداية نشأتها تتكون من مدينة المنصور امطورة ، ولذلك عين لها قاضي واحد ، ثم اتسعت وامتدت جنوبا حيث انشئ الكرخ ، كما انشئت ارسافة في الجانب الايسر من دجلة ، واقتضى تعقد الحياة فيها الى أن يعين فيها ثلاث قضاة ، كما أصبح لها في بعض الفترات أكثر من واحد يتولى الشرطة . وكل هذا يقتضي تعيين حدود جغرافية لامتداد سلطات كل منهم . يضاف الى ذلك ان بغداد باعتبارها مقر الخلافة ، كان فيها مؤسسات ودواوين يختص عملها بأقاليم الدولة ، وأخرى تختص في ما يتعلق ببغداد وما حولها ، ولكل لا يعلم شيئا عن العلاقة بين هذين الصنفين من الدواوين .

ان القضايا التي ذكرنا أعلاه ببغداد نموذجاً موضحاً لها ، لا بد انها

(٩) الطبري ٢٧٥/٣ .

كانت قائمة في خراسان أيضا • وقد أشارت المصادر الى أحد هذه اقتضانا حيث ذكر الحاكم النيسابوري عند كلامه عن أرباع نيسابور ان ربع ريوند من حد المسجد الجامع الى مزرعة أحمد اباد ، وان ربع التمامات من المسجد الجامع الى حدود بشت • وهذا يشبه الحالة في بغداد التي تمتد رقعتها على أربعة طاسيج ، ولعل كشف معلومات جديدة سيبين وجود مشاكل اخرى تعترض دراسة الاوضاع الادارية في خراسان •

٢ - مشكلة المصطلحات :

ومن المشاكل في دراسة ادارة خراسان هي تحديد عدد ومعنى التعبيرات المستعملة للتقسيمات الادارية • ومن المعلوم ان خراسان لما فتحها العرب كن فيها نظام اداري استمرت معمله الواضحة دون تديلات اساسية ، فيقول المقدسي « ان أمصار العراق محدثة أبدا ينسخ في الاسلام بعضها بعضا ، ألا تعلم انه كانت الكوفة ثم الانبار ثم بغداد ثم صارت سامراء ثم عادت بغداد ، وأمصار المشرق قديمة لا يتنقص بعضها بعضا •• ان يحارا لم تنسخ سرقند لآ ، لم نجد لها نظيرا في الاصول » (٢٧٠-٢٧١)

ومما يؤيد استقرار التقسيمات الادارية في خراسان ما ذكره الاصطخري عن عدة أماكن اقتضت الضرورة الجمع بينها وتوحيدها اداريا ، ولكن ظل كل منها محتفظا بكيانه القديم ، فهو يذكر ان « فراب واسيحاب مجموعة الى الطراز » وأما ايلاق فمجموع الى الشاش « وخجندة مضمومة الى فرغانة » (٢٩٥) « والختل والوخش هما كورتان غير أنهما مجموعتان في عمل واحد » (٢٩٧) « وأما اخسيست فهي بحداء زم ، وزم في أرض خراسان ، لانهما مجموعتان في العمل ، والمهريزم (٢٥٨) ويدل كلام الاصطخري على أن التبدلات التي اقتضتها الاحوال الجديدة اعتبرت تدابير موقفة لم تطغ على التقسيمات القديمة وتزيلها ، فظلت

التقسيمات الادارية محتفظة بكيانها • ان النصوص التي نقلناها أعلاه من الاصطخرى تتعلق بأماكن تقع في ما وراء النهر ، الا انها فيما نعتقد تنطبق أيضا على خراسان التي يذكر المقدسي عنها « ان أمصار المشرق قديمة لا ينقض بعضها بعضاً » •

لقد ذكرت كتب التاريخ الاولى في تنايا كلامها عن الاحداث التاريخية عدداً كبيراً من الاماكن دور أو تشير الى كيانها الاداري ، اللهم الا ما ذكره البلاذري عن بعض الرساتيق والمدن حيث قال ان زام وباخروز وبهق من رساتيق نيسابور (فتوح ٤٠٢-٣) وان حمراندز من نسا ، وهو رستاق ، وان « قصر الاخنف وهو حصن من مرو الروذ وله رستاق عظيم يعرف برستاق الاخنف » و « رستاق بغ من مرو الروذ » كما ذكر ان « ابرشهر مدينة نيسابور » وذكر ان بشت من نيسابور ، وكذلك كل من اشبند ، ورخ ، وزاوه ، وخواف ، واسبرايين وارغيان من نيسابور ،

ولا ريب في أن أوسع المعلومات عن أقسام خراسان الادارية هي التي ذكرتها كتب الجغرافية العربية ، ففي عدد منها تفاصيل وافية من معلومات التي لا بد أن بعضها ينطبق على ما كان مستعملاً في زمن تأليفها • غير ان الجغرافيين احرب لم يتفقوا على التعبير الادارية التي استعملوها لوصف الاماكن وشرح تفاصيل الادارة •

فأما ابن خرداذبه فانه في كلامه عن خراسان وما وراء النهر ، لم يذكر عن الاقسام الادارية الا ما ذكره من أن « لبخارا قهندز » ولها من المدن •• (٢٥) وان « وان لسمرقند قهندز ولها من المدن •• (٢٦) • وأما قدامة فانه في الصفحات الثلاثة التي خصصها لخراسان ذكر عدة تعابير ادارية : هي الكورة ، والمدينة ، والمنبر ، والقرية •

أما ابن رسته فقد ذكر كور خراسان (١٠٥) والمدن ، والرساتيق ،

والقرى ، والدساكر (١٧١ ، ١٧٣) •

ويتميز كل من اليعقوبي والاصطخري والمقدسي بتقديم معلومات وافية عن خراسان وباستعمال تعابير متعددة • وفيما عدا نصوص قليلة أوردها المقدسي تشبه في ألفاظها ما ذكره الاصطخري مما يدل على انه اقتبسها من الأخير ، فن كلا من الجغرافيين الثلاثة قدم معلومات خاصة به ، وهم في ذلك يختلفون عن ياقوت الذي قدم في كتابه معجم البلدان معلومات واسعة واستخدم تعابير متعددة لوصف الامكن ، ولكنه نقل هذه المعلومات والتعابير من مصادر متعددة سمي بعضها ، وأغفل تسمية البعض الآخر •

فأما كلمة اقليم فقد انفرد باستعمالها الاصطخري وياقوت ، فقد ذكر الاصطخري ان « بدخشان اقليم » راسيق ومدينها بدخشان وهي مملكة أبي الفتح ، وذكر ياقوت اقليم خوارزم (١٦١ / ١ ، ٥٧٠ ، ٥٤ / ٢) غير انه ذكر في أماكن أخرى من كتابه ان خوارزم بلاد (١٦٠ / ٤) وناحية (٤٨٠ / ٢) وذكر الاصطخري في ما وراء النهر اقليم هي خوارزم (٢٩٩) وفرغانة (٣٣٣) •

أما كلمة « مملكة » فقد وردت عند اليعقوبي والاصطخري ، فقد ذكر اليعقوبي ان مدينة روستايك « وهي مملكة الحارث بن أسد بن بيك » (٢٩٠) وان « مدينة شومن » وهي متصلة بمملكة هاشم بن باينجور وآل هاشم ، ثم الاحدبلي وهي مدينة داود بن أبي داود « (٢٩١) ، وعند كلامه عن الحوزجان ذكر مدنها الاربعة ومنها « الثالثة التي كان يسكنها ملك الحوزجان ، يقال لها كندرم ، وكانت في الايام المتقدمه مملكة » (٢٨٧) كما ذكر ان « مدينة بلخ مدينة خراسان العظمى وفيها كان الملك صرخان ملك خراسان ينزل بها » (٢٨٧) وان « الفضل بن يحيى وجه الى أرض كابل شاه جيوشا عليهم ابراهيم بن جبريل ، وانهض معه الملوك

من بلاد طخريستان والدهاقين ، وكان من الملوك الحسن شير ملك باميان .
(٢٩٠) • اما الاصطخرى والمقدسى فلم يذكرها الا مملكة غرج الشار •

فما الاصطخرى فقد ذكر عند الكلام عن غرج اشاران « الشار انذى ينسب
اليه المملكة مقيم بقرية بالجل تسمى بلكيان » (٢٧٢) وذكر في كلامه عن
الباميان « وتنسب تلك المملكة الى شيرباميان » (٢٨٠) •

وذكر المقدسى ان غرج الشار « ملوكها الى اليوم يخاطبون باشار
مستقلة بنفسها » (٣٠٩) ولكنه ذكر ان بخارا « دار المملكة وموضع
الدواوين » وذكر أن « كون الملوك بها لا يوجب ان تكون هي مصر » (٢٧٠) •

وقد استعملت كلمة (بلد) بمعنى قسم ادارى كبير ، فذكر يعقوبى
ان (نيسابور بلد واسع كثير الكور) (٢٧٨) وان (الصغانيين بلد جليل
واسع فيه كور وعدة مدن) (٢٢) وان « سرخس بلد جليل ومدينتها
عظيمة » (٢٧٩) وان « سجستان وهو بلد جليل ومدينتها العظمى بست »
(٢٨١) ، وعند كلامه عن طوس قال « وخراج البلد مع خراج نيسابور »
(٢٧٧) كما ذكر ايضا ان (بلد الصفد واسع وله مدن) (٢٩٣) وان
(بخارا بلد) (٢٩٢) وان (سمرقند من اجل البلدان) (٢٩٣) •

ان هذه النصوص تظهر ان كلمة (بلد) استعملت فيها ليس بمعنى
(مدينة) بل بمعنى منطقة واسعة قد تشمل عدة كور •

أما كلمة عمل فقد استعملها الاصطخرى حيث ذكر ان (هراة اسم
مدينة وها اعمال ومن مدنها ••) (٢٩٣) كما ذكر (عمل الباميان)
(٢٧٧ ، ٢٨٠) •

وذكر ايضا ان (المختل والوخش هما كورتان غير انهما مجموعتان
فى عمل واحد) (٢٩٧) وان (احسيسك وزم •• مجموعتان فى العمل)
(٢٩٨) كما ذكر (الصغانيان واعمالها) (٢٩٥) وقال (جمعنا ما بين واشجرة ••

«والصغانيان الى عمل الصغانيين» (٢٩٥) و «اذا جزت الختل والوخش الى نواحي واشحرد واقواديان والترمذ والصغانيان وم في اضعافها فنهى كور مفردة بالاعمال» (٢٩٨) • وتدل هذه النصوص ان «العمل» هو «الوحدة الادارية العملية» وهي قد تحوى اكثر من كورة •

اما المقدسى فقد استعمل (الاعمال) لاقسام ثانوية للكورة فذكر ان لهرات اعمال جليلة (٣٠٥) وان به رستيق (جميعهن مدن جليلة واعمال واسعة) (٢٩٤) •

وقد استعمل ياقوت كلمة (عمل) للدلالة على قسم فرعى فذكر ان «الغراب من اعمال الجورجن» (٥١٨/٣) وان «فيه من اعمال بادغيس» (٤٨٧/١) و «خجستان من اعمال بادغيس» (٤٠٤/٢) •

وقد استعملت المصادر الجغرافية كلمة (كورة) • فمدد ابن رسته كور خراسان (١٠٥) وذكر قدامه ان قصر حوط «هي اول عمل كورة انديز» و «ابار من سلطان كورة الجوزجان» و «اسدرة من كورة بلخ» • وكنجباد من كور الطالقان • (٢١٠) •

اما اليعقوبى فقد ذكر «كورة نيسابور» (٢٧٧) و «نيسابور بلد واسع كثير الكور» (٢٧٨) وان «مرو وهي اجل كور خراسان» (٢٧٩) ثم ذكر ان «ها من الكور كورة ررق ... الخ» (٢٨٢) • وواضح من هذا ان اليعقوبى استعمل كورة باعتبارها تقسيما اداريا • وهي عنده فى الغالب مرادفة لكلمة البلد التى استعملها ايضا ولكنه استعملها فى بعض المواضع بمعنى تقسيم ادارى اصغر من البلد •

اما الاصطخرى فقد قال • «واما خراسان فانها تشتمل على كور» وهو اسم الاقليم • (٢٥٣) ثم ذكر • «واما كور خراسان التى تجمع على الاعمال وتفرق فن اعظمها نيسابور ونسا وابورد ...» ثم ذكر • «ونيسابور كور

لم نفرد لها لأنها مجموعة اليها في الاعمال سذكرها في صفة نيسابور « (٢٥٤) »
وتبين من هذا ان الاصطخرى يقول ان اقليم خراسان يشتمل على كور
تباين في حجمها وان الاحوال الادارية قد تقضى احيانا ان « تجمع
على الاعمال وتفرق » . وهو لم يفرد كور نيسابور « لأنها مجموعة اليها
في الاعمال » (٢٥٤) اي أن تقسيمات الكور كانت معروفة ولكنها لم تطبق
حرفيا دائما .

ويلاحظ ان الاصطخرى في الفصل الطويل الذي خصصه لخراسان
ذكر كلمة (كورة) في مقدمة الفصل ثلاث مرات ، وهي التي نقلناها
اعلاه . ولم يذكرها بعد ذلك الا مرة واحدة عندما قل ان « اسفزار اسم
للكورة لا اسم مدينة » (٢٦٤) اما فيما عدا ذلك فقد كان يذكر
الاماكن دون ان يصفها بأنها كورة .

غير ان الاصطخرى قدم تفاصيل اوفى واوضح عن الاقسام الادارية
لكور وراء انهر ، حيث ميز بين الاعمال والكور ، وأشار الى كور منفردة
بالاعمال مثل واشجرد والقواديان وترمز والصغانيان (٢٩٧-٨) ، وأشار
الى كور مجموعة في العمل كالخل والوخش « وهما كورتان غير انهما
مجموعان في عمل واحد » (٢٩٧) واخيسيك وزم « مجموعتان في
العمل » (٢٩٨) و « فاراب واسيجب الى الطرار ، وايلاق فمجموع الى
اشاش واما خجند فمضمومه الى فرغانه » (٢٩٥) .

اما انقدس فقد انفرد بتقسيم خراسان الى كور ونواحي وخزائن حيث
يقول « وقد جعلنا خراسان تسع كور وثمان نواح ، وربناها في هذا الفصل
على التقدير وعد الوصف على اتخوم ، فأولها من قبل جيحون بلخ ، وفي
المقادير نيسابور ، واما النواحي فجعلناها قدراً بوشنج ثم بادغيس ثم عرجستان
ثم مرو الروذ ثم طخارستان ثم باميان ثم كنج دستاق ثم اسفزار . وقد
جعلنا طوس واختيا خزائن لنيسابور ، وجعلنا سرخس من المنفردات عن

الكور لانها تشكل » (٢٩٥) ومن الواضح ان هذا النص ، قص لانه لم يذكر كل كور خراسان ولا اشار الى اختي طوس ، غير ان ناشر كتاب المقدسي ذكر في الهامش رواية من نسخة اخرى « ثم غزنيين ثم بست ثم سجستان ثم قوهستان ثم هراة ثم جوزجانان ثم مرو ثم نيسابور » واما انواحي فمرو الروذ » وقد جعلنا طوس ونسا وايورد خزائن لنيسابور ، وافردنا لسرخس مقالة لان امرها مشكل وليس لها نظير ولا اصل » . وهو يقول عند الكلام عن بوشنج » وسيعب علينا اضافتنا ايها الى هراة ان سلطانها ربما افرد عن هراة ، ويقال ان اسمها مقدم على هراة في الديوان ، والقول فيها كقول في طوس ، غير ان امما فيم ذهابا اليه ابو زيد وقد كان اعلم بدواوين خراسان وتفصيل اعمالها من غيره » (٣٠٧) .

ويلاحظ ان المقدسي انفرد بتقسيم ما وراء النهر ايضا الى كور ونواحي حيث قال » وقد جعلنا هذا الجانب ست كور واربعة نواحي ، فأولها من قبل مطلع الشمس وحد الترك فرغانة ثم اسبيجاب ثم الشاش ثم اشروسنه ثم الصغد ثم بخرا .. والنواحي ايلاق ، كش ، نسف ، الصفانيان ، (٢٩٥) .

لقد ذكر المقدسي انه تابع ابو زيد (البلخي) في ضم بوشنج الى هراة غير انه يصعب البت فيما اذا كان قد تابع ابو زيد في التقسيمات التي ذكرها لخراسان ، أم ان ما ذكره كان من اداعه ، ولما كان المتقدمون لم يشيروا اليه ، فلراجع انه اذا كانت له أسس ادارية فأنها لم تكن قديمة .

وقد ذكر المقدسي عند كلامه عن سرخس ما يلقي ضوءا على شروط الكورة فقد قال « سرخس مدينة كبيرة عامرة مدكورة ، ولو كان لها جند جعلناها كورة او ناحية ، وقد تردد حولها واشكل امرها علي » ، وقرأت في بعض الكتب قسمة اعمال خراسان فجعل سرخس وايورد ونسا عملا واحدا ، ولا يستقيم مذهب علي هذه المقالة لان نسا وايورد عملاان جليلان لكل واحد مدن فلا يجوز ان يجعلهما من اجناد سرخس ، ولا ان نجعل سرخس ايضا جندا

لهما (٣١٢-٣) ويضيف في الهامش « لو كن لسرخس عدة من المدن في رساتها المذكورة مثل طبران ونظائرها لكورتاها واضفنا اليها مرو الروذ ونسا وابورد ، لانها واسطة خراسان والمربعة الكبرى واليهما يجتمع الطرق كلها » .

وقد ذكر المقدسي ان مرو الشاهجان كورة قديمة (٢٩٨) وان جوزجان « كورة ليس لها قدم الكور ، وانما كانت تضاف الى نواحي بلخ ، وهي اليوم احد الاصول ومن امهات الكور ، وسلطانها مقدم » (٢٩٨) . اما ياقوت فقد ذكر ان « الجوزجان من كور بلخ » ، (٢/٨٤٩ ، ٣/٨٤٠) وان « سكلكاند كورة بطخارستان » ، (٢/٤٠٢) كما ذكر كورة وخش (٢/٤٠٢) .

لقد ذكر « ان المقدسي جعل « خراسان تسع كور وثمان نواح » (٢٩٥-) وانه قد اتبع مثل هذا التقسيم لبلاد ما وراء النهر حيث جعلها « ست كور واربعة نواحي » (٢٩٢) وقد عدد المقدسي النواحي فقال « واما النواحي فاجلها قدرا بوشنج ، ثم بادغيس ، ثم غرجستان ، ثم مرو الروذ ، ثم طخارستان ، ثم باميان ، ثم كنج رستاق ، ثم اسفزار » (٢٩٥) وقد ذكر في اماكن اخرى ان « بوشنج هي اجل نواحي هراة » (٣٠٧) وان « هراة نواحيها بوشنج » (٢٩٨) وان « مرو الروذ ناحية مرو » (٢٩٨) و « مرو الروذ مدينة حليلة وناحية واسعة » (٣١٤) و « الباميان ناحية واسعة كثيرة الخير وقصبتها صغيرة » (٣٠٣) و « من النواحي طخارستان » ويظهر من هذه النصوص ان النواحي متباينة في الحجم (٣٠٧) وان بعضها واسع (٣٠٣ ، ٣٠٤) .

ويبدو ان تعبير (الناحية) قديم ، وان الناحية اصغر من الكورة ، فان الاصطخرى يقول ان « الجوزجان اسم للناحية » (٢٧٠) ويقول المقدسي

ان « جوزجانن فهى كورة ليس لها قدم الكور » وانما كانت تضاف الى نواحي بلخ ، وهى اليوم احد الاصول ، ومن امهات الكور وسلطانها مقدم « (٢٩٨) » .

وقد انفرد المقدسى بذكر الخزائن حيث يقول « جعلنا طوس واختيها خزائن ليسابور » (٢٩٥) وقد ذكر فى الهامش ما ينبنى عن ان الاختين هما نسا وابورد ، وقد ذكر فى مكان آخر ان خزائن نيسابور هى طوس وسا وابورد (٣٠٤) غير ان هذا لم يذكر فى اى مصدر آخر .

الارباع والخانات :

ومن التعابير الادارية المقصود استعمالها على خراسان هى (الارباع) ، فقد ذكر البلاذرى انه عندما تقدم العرب لفتح نيسابور كان على كل ربع رجل موكل به (٤٠٩) .

وذكر المقدسى ان لنيسابور اربع خانات هى ريوند ، پشت قروش ، مزل ، الشامات (٣٠٠) وذكر البيروني ان الفيروزج يجلب من جبل سان من خان ريوند نيسابور ، (الجماهر فى معرفة الجواهر ١٧١) وذكر ابن رسته ان لنيسابور اربع ، وقد عددها ، وهى نفس الاماكن التى ذكر المقدسى انها خانات ، ما عدا الشامات ، فقد ذكر بدلها تكاب .

وذكر ياقوت من اربع نيسابور رخ (١ / ٧٩١ ، ٣ / ٢٣٨) والريوند (١ / ٨٥٢) والشامات (٢ / ٩١٠) غير انه لم يذكر المصادر التى استقى منها معلوماته .

لقد ذكر الطبرى فى تاريخه ربع خرقانه (٢ / ١٩٣١ ، ٢٩٥٣) وربع السقادم (٢ / ٩٥٥) كما ذكر الاصطخرى فى كلامه عن مرو « وارباع البلد معروفة الحدود والاربعة انهار معروفة فسنها نهر هرمز فره .. ومنها نهر يعرف بالماجان . ومنها نهر يعرف بالرزيق .. ومه نهر يعرف باسعدى ..

فهذه انهار مرو التي عليها محال البلد وابنتها ، (٢٠٩-٢٦٠) وقد ذكرت
الارباع عرضا في رسالة مناقب الانراك للجحظ (ص ٦٤) •
غير ان المصدر الاخرى لا تذكر شيئا عنها ، وان ذكر الطبرى لها يدل
على وجودها في أوائل القرن الثاني ، كما ان سكوت المصادر الاخرى ،
المتأخرة نسبيا ، عنها ، يدل على زوالها فيما بعد في مرو •

ليس هناك مبرر للاعتقاد بان الارباع مقصورة على مرو ونيسابور ، على
يحمل انها كانت قائمة في اقسام أخرى ايضا ثم زالت في القرن الثالث
على الأقل •

لقد ذكرنا اعلاه ان المقدسى استعمل كلمة « خان » في بعض النصوص
مكن « الربع » مما يدل على أنه كان يرى انها مترادفون ، ولم يذكر
غيره كلمة الخان في مثل هذا الموضع • اما كلمة خن فن الجوهري يقول
في الصحاح « الخان الذى للتجار » ويقول الجوالقى « الفندق (هو)
خن من هذه المخانات التى ينزلها اناس مما يكون فى الطرق والمدائن »
(المغرب ٢٣٩) ويقول ابن منظور « الخان الحانوت او صاحب الحانوت
فرسى معرب وقيل الخن الذى للتجار » (لسان العرب ج ٦ ص ٢٠٤) •

ويذكر الطبرى ان عمر بن عبدالعزيز اهتم بأمر انشاء الخانات
فى خراسان (اطبرى ٢ / ١٣٦٤) والمعروف عن الحليفة عمر بن
عبدالعزيز هو اهتمامه بأمر الدين الاسلامى وحماية الدولة وانه لم يهتم
كثيرا ببطقة اتجار ، فتأكيد المؤرخين على انشائه الخانات يدل على اهمية
ذلك وعلاقته بالاسلام ، لذا يحتمل ان تكون المخانات التى انشأها
عمر لها علاقة بالحرب والادارة : اى ان لمخانات معنى هو من باب الأربع •
لاشك ان كلمة ربع عربية الاصول ، وقد وردت فى صحيفة الرسول
الى أهل المدينة حيث ذكر عن كل قبيلة انهم « على ربعتهم يتعاقلون معقلهم

ويفدون عانيهم بالمعروف « كما ذكر الازرقى عددا غير قليل من ربايع مكة، كل ربع منها لعشيرة او اسرة • وكان اهل الكوفة فى العصر الامسوى مقسمين الى اربعة ارباع • ومن المعروف ان المنصور عندما بنى بغداد جعل اطرافها اربعا اربعة ، على كل ربع منها قائد مسؤول • وقد ظلت بغداد مدة طويلة وفيها اربعة قضاة مما يدل على انها كانت مقسمة اداريا الى اربعة اقسام • غير ان كلمة (ربع) مستعملة فى الحجاز بكسر الراء وفى بغداد بضم الراء ، اما فى خراسان فكانت بفتح الراء •

ذكر الیهقی ان یهق مقسمة الى اثني عشر قسما وسمى كلا منها بالربع بفتح الراء وقل • والعدد الواحد ليس له الا ربعا واحدا ، لان الربع هو أحد ارباع الشيء ، ولذلك فن المراد بالربع بالفتح ليس هو (الربع) بالضم ، بل اعداد بالربع بالفتح هو كما جاء فى كتب مجمل اللغة لابن فارس ما نصه : الربع بفتح محلة القوم اذا كل قوم اجتمعوا فى مكان وتقاربت بيوتهم ومحلات سكانهم وقويت أراصر علاقاتهم يسمون بالربع بالفتح •

واما الربع بالفتح فى اللغة الفارسية فيطلق على محلات السكن التى تبني مقاربة على سفوح الجبل او فى الصحراء • (تاريخ يهق ٣٤-٣٥ طبعة احمد بهمنيار) ويعدد الیهقی الاثنى عشر ربعاً التى كانت على عهد عبدالله بن طاهر ، وهى اقسام ادارية ليست جميعها متصلة بیهق ، فكانه استعملها مكان الرستاق ، علما بأنه لا يستعمل تعبير الرستاق •

لدينا معلومات واسعة نسبيا عن ارباع نسابور ، وهى اربعة ، وقد ذكرها عدد من الجغرافيين ، ولكن أوسع من فصل فيها هو ابن ايسع الحاكم النيسابورى فى كتابه تاريخ نيسابور وقد ذكرنا فى مقالنا عن تقسيمات خراسان الادارية ما ذكره الجغرافيون عنها ، عند كلامنا عن نيسابور •

ونكتفى هذا بالقول بأن ابن البيع ذكر أن الريوند من حد المسجد الجامع إلى مزروعة أحمد آباد ، وأن ربع الشامات من المسجد إلى حدود بشت (تاريخ نيسابور ص ١٣٨-١٣٩) ، أما الربعين الآخرين فلا يذكر أن حدودهما من المسجد الجامع .

أن تحديد الحاكم لربعي الريوند والشامات يدل على أن الربع قد يشمل المدينة وما حولها ، كما أن كلامه عن الأرباع يدل على أن كلاهما قسم قد يبلغ أكثر من ثلاثة عشر فرسخا وأن فيه قرى كثيرة ، وربع مازل أكبر من القرى العديدة وأن كانت بعض القرى واسعة ، حتى أن بعضها كالربع (ص ١٣٩) .

مراكز التجمع والاستيطان :

كان ولاية خراسان ينزلون مرو إلى أيام عبدالله بن طاهر الذي اتخذ نيسابور مقرا له . وقد ذكر اليعقوبي هذا النزول دون أن يخص مرو أو نيسابور بتعبير خاص للنزول فقد ذكر أن مرو هي كانت منازل ولاية خراسان ، فكان أول من نزلها المأمون ثم من ولي خراسان بعد حتى نزل عبدالله بن طاهر نيسابور ، (٢٧٩) وذكر في مكان آخر نزل عبدالله بن طاهر مدينة نيسابور ولم يتعداها إلى مرو على حسب ما كانت الولاية تفصل (٢٧٨) .

وقد وصف المقدسي مرو بأنها أم القرى بأقاليم الأعجم (٣١٤ ، ٢٩٩) (عن قتادة) ، وانظر أيضا ابن الفقيه (٢٦٩) .

أما الاصطخري فقد استعمل تعبير (دار الإمارة) للمكان الذي تنزه ولاية خراسان فقال : وكانت دار الإمارة بخراسات بمرو وبلغ إلى أيام الطاهرية فنقلوها إلى نيسابور ، (٢٥٨) وذكر أيضا « دار الإمارة بمرو » (٢٥٩/٢٦٠) كما ذكر « دار الإمارة بنيسابور » (٢٥٤/٢٥٥) . وقد ذكر

ايضا « وكنت معسكر الاسلام في اول الاسلام » (٢٦٢) • ومن انفيد ان تذكر ان الاصطخرى ذكر ايضا « دار اماره ما وراء النهر سمرقند الى ايام نصر » (٣٢٨ ، ٣١٥) وأر « دار الامارة بسمرقند » (٣١٦) كما ذكر ان بخارا بها اماره خراسان (٣٠٥) ومن الواضح انه كان يقصد بهذه الاشارات مقر السامانيين الذي قامت دولتهم في ما وراء النهر •

وقد ذكر الاصطخرى ايضا دار الامارة في كل من هراة (٢٦٤) والترمذ (٢٩٨) وقاين (وهي قصبه قوهستان) (٢٧٤) • ولما كانت الاحوال السياسية لا تدل على ان المراكز الثلاثة الافة الذكر كانت مقرات لامارات • فالراجع ان التعبير كان شخسيا وليس « فنيا » عاما •

واستعمل الاصطخرى ايضا تعبير (مقام السلطان) لبعض المدن • فقال عند كلامه عن الجوزجان ان من مدنها « انبار وبها مقام السلطان » (٢٧٠) وانظر ايضا المقدسي (٢٩٨) وان خرج الشار لها مدينتان • ليس بهما مقام للسلطان • (٢٧٢) كما انه عد كلامه عن كنج رستق ومدنه قال « والسلطان منها بين وهي اكبر هذه المدن » (٢٦٩) وانظر ايضا المقدسي (٣٠٨) وذكر المقدسي ان بوشنج سلطانا افرد عن سلطان هراة (٣٠٦) وقال في كلامه عن بادغيس ان « مقام السلطان بكوغنديد » (٣٠٨) وانظر ايضا الاصطخرى (٢٦٨) •

كما ذكر ايضا ان الختل « اكبر مدنها منك : يليها هلبك » والسلطان بهلبك » (٢٩٧، ٢٧٩) غير ان الاصطخرى لم يوضح ما يقصده بكلمة (السلطان) ولعله كان يقصد الملوك والامراء المحليين • وان الاماكن التي اتخذ مقاما لهم كانت مراكز لملك الممالك • علما بأنه اشار الى المملكات •

وقد وصف اليعقوبي بعض المدن بكونها ينزلها الولاة او العمال • فقال عند كلامه عن مدن ابطاقان ان منها « الفارياب المدينة القديمة والمدينة الثانية يقل لها يهودان » ينزلها عمل الفارياب » (٢٨٢) كما ذكر ان الجوزجان

لها اربعة مدن « فمدينة الجوزجان يقال لها انبر » بها ينزل الولاية» (٢٨٧) •
وقد استعمل يعقوبى كلمة (المدينة العظمى) فذكر ان « مدينة
طوس العظمى يقال لها نوقان » (٢٧٧ ، ٢٧٨) كما ذكر ان سجستان
«مدينتها العظمى بست» (٢٨١) وان « من كش الى مدينة الصفد العظمى
اربع مراحل » وسمرقند من اجل البلدان » (٢٩٣) ومن الواضح ان النص
الاخير مبني ، اذ انه لم يذكر اسم مدينة الصفد العظمى التي يقتضى سياق
الجملة انها سمرقند ، وذكر ايضا ان سجستان «مدينتها العظمى بست »
(٢٨١) وان « مدينة كرمان العظمى السرجان » (٢٨٦) •

وكلمة (المدينة العظمى) تعني لغويا اكبر المدن واهمها ، الا ان سياق
كلامه يدل على ان المقصود بها المدينة الرئيسة في اهميتها الادارية للمنطقة ،
غير انه يذكر ايضا ان « مدينة بلخ مدينة خراسان العظمى » (٢٨٧) علما
بأن بلخ لم تكن المركز الرئيسى فى ادارة خراسان •

واستعمل الاصطخرى كلمة (مدينة) بمعنى المركز الرئيس فى عدة
مواضع فقال « واما كنج رستق فن مدينتها بين » (٢٦٩) « الجوزجان اسم
للناحية ومدينتها اليهودية » وشبورقان ، واتخذ رستاق ومدينتها اشترج ،
(٢٧٠) وان « بدخشان اقليم له رستاق ومدينتها بدخشان » (٢٧٨) •

وقد استعمل الاصطخرى أيضا كلمة (قصبة) بمعنى المركز الرئيسى
حيث قال « قوهستان ليس بها مدينة بهذا الاسم وقصبتها قاين » (٢٧٣ ٢٨٣)
وان سمرقند قصة الصفد (٣١٦) وفرغانة قصبتها احسيكت (٣٣٣) ومدن
ايلاق قصتها تونكت (٣٣١ ، ٣٤٤) •

اما المقدسى فقد اقتصر على استعمال كلمة (القصبة) بمعنى المدينة
الرئيسة المتميزة عن بقية المدن ، فعند ذكر التقسيمات الكبيرة ذكر عن
كل من بلخ (٢٩٥) وطخارستان (٢٩٦) وغزني (٢٩٦) وبست (٢٩٦ ،

(٣٠٣) وهراة (٢٩٨ ، ٣٠٦) انها «اسم القصة ومن مدنها ...» كما ذكر ان
« قومستان قصبتها قاين ومدنها ... » (٣٠١) وان الجوزجانان « قصبتها
اليهودية ومن مدنها... » (٣٩٦) وقد يوحى هذا ان كلمة قصة كانت نادرة
الاستعمال فى الازمنة الاولى .

اما كلمة (منبر) فقد استعملها كل من الاصخرى
والمقدسى ، فذكر الاصخرى ان « مرو بها منابر قديمة ومحدثة »
(٢٦٣) وان « الطواويس اكبر منبر بعد القصة » (٣١٣) كما ذكر انه
« ليس بخوست منبر » وانما المنبر بخور » (٢٧٤) وان « لكرمينه قرى
كثيرة » وكذلك لكل منبر قرى ومزارع الا بايكند فانها وحدها « (٣١٤) .
وذكر المقدسى « ناحية ولستان ولها ست منابر » (٢٩٦) وان « مرو الروذ
ناحية ولها اربع منابر » (٣١٤) وان « بشت اجل الرساتيق ... به سبع
منابر » (٣١٦) ويتبين من كلام الاصخرى (٣١٣) ان المنبر قد لا يقتصر
على القصة ؛ اما المقدسى فيبين من كلامه ان النواحي (٢٩٦ ، ٣١٤)
والرساتيق (٣١٦) تكون فيها منابر ، وذكر الاصخرى رستاق ما يمرغ ،
ورستاق الدرغم وباركت ورستاق بوذغند ، وأشار الى ان كلا منها ليس
له منبر (٣٢١ ، ٣٢٣) .

وقد ذكر المقدسى فى كلامه عن بلاد ما وراء النهر « وها هنا قرى
كبار لا يعوزها من رسوم المدن وآلاتها الا الجامع » لان الامير ببخارا
والمقدم عند السلطان والمتمثل رأيه من اصحاب ابى حنيفة وعندنا لا جمعة
ولا تشرىف (تشرىق ؟) الا فى مصر جامع يقام فيه الحدود ، وكم تعب
أهل بيكند حتى وضعوا المنبر » (٢٨٢) ويفهم من هذا الكلام ان المنبر من
رسوم المدن ، وانه يتقرر بموجب امر من الوالى ، ولذلك قد تكون بعض
الاماكن كثيرة السكان ، ولكنها لن تكون مدينة الا اذا اصبح فيها منبر ،
وهذا لا يتم الا بامر من السلطان اى الوالى تبعاً للمذهب الحنفى . وعلى
هذا لن يكون المنبر الا فى مركز كبير يقرره السلطان . ومن المؤكد ان

المكان الذى فيه المنبر تقام فيه صلاة الجمعة والعيدى ، ولعله يكون مركزا اداريا ايضا ، بصرف النظر عن مكانة من يتولى الادارة فيه . ويلاحظ قلة الاماكن التى ذكر الاصطخرى والمقدسى وجود منابر فيها فى خراسان ولا بد ان اماكن اخرى كانت منابر ولكنهما لم يذكرهما . ولعل اختيارهما ذكر الاماكن كان كيفيا ولم يتبع قاعدة معينة .

لم يذكر يعقوبى المنابر الا عند كلامه عن بلخ حيث قال ان « بلخ سبعة واربعون منبرا فى مدن ليست بالعظام » (٢٨٨) ، وقد ذكر ان « الطالقان بها لسمعتها مسجد جماعة » (٢٨٧) والنص الاخير يوحي ان بعض الاماكن اذا اصبحت واسعة يكون لها مسجد جماعة .

وقد استعمل ياقوت تعبيرى (المدينة) و (القصبة) للمركز الرئيس فى القسم الادارى فذكر ان « اليهودية مدينة الجوزجان » (٢٥٦/٣) كما ذكر ان « الجرجانية مدينة خوارزم » ١/ ١٩١ ، « (٥٧٠) » كان يقال لمدينة خوارزم فى القديم فيل ، ثم قيل لها المنصورة » (١٥٤/٢) ، فيل مدينة ولاية خوارزم » (٩٣٣/٤) . وذكر ايضا ان « قاين قصبة قومستان » (٢٣/٤) وان « بون (!) قصبة ناحية بادغيس » (٧٦٤/١) و « كيف كانت قصبة بادغيس » (٣٣٣/٤) « الانبار قصبة الجوزجان » (٣٦٧/١) « اليهودية قصبة الجوزجان » (١٤٩/٤) « الجرجانية اسم لقصبة اقليم خوارزم » (٥٤/٢) « القصبة العظمى يقال لها الجرجانية » (٤٨٠/٢) .

لم يذكر ياقوت الفرق بين تعبيرى (مدينة) و (قصبة) ولم يشر الى زمن استعمال كل منها ، ولعل استعماله التعبيرين لمدينة واحدة راجع الى نقله عن مصادر اقدم استعمال كل منها احد التعبيرين ، غير ان عدم تصريحه باسماء مصادره يجعلنا لا نستطيع تقرير حكم واضح فى ذلك .

اما كلمة (مدينة) فقد ذكرها كافة الجغرافيين المسلمين حيث اشار

كل منهم الى عدد واسماء المدن التي تتبع كل تقسيم ادارى كبير كالكورة والعمل والناحية . ويلاحظ ان عدد المدن في كل قسم ادارى محدد ، وهو بين الثلاثة والستة ، وأن اغلبها يتبعه أربعة مدن ، مما يدل على ان لكلمة (مدينة) مفهوم معين وتتوفر فيها شروط تميزها عن غيرها ، ولكن هذه المصادر لم تشر الى هذه الشروط الواجب توافرها في المدينة ، على ان قول الاصطخرى « اكبر مدينة بالمثل منك ، يليها هلبك ، والسلطان بهلبك » (٢٧٩/٢٩٧) تدل على انه ليس من الضروري ان يكون مقام السلطان في اكبر المدن .

وقد استعمل كل من الاصطخرى والمقدسى وابن رسته كلمة رستاق . فذكر الاصطخرى ان « نسا لها رساتيق » وان « بدخشان اقليم له رساتيق » (٢٧٨ وانظر ايضا ٢٧٩) وذكر المقدسى ان « بلخ أيضا من الرستاق (!) بدخشان » (٢٩٦) اما ابن رسته فذكر رساتيق في هراة (١٧٣) وسرخس (١٧٣) .

غير ان أبرز الرساتيق هي التي تتبع نيسابور ، وعددها اثني عشر ، رستاقا لكل منها قصبة وعدد محدد من القرى ، وان كان عددها غير متساو بين الرساتيق ، وقد فصلنا البحث فيها في مقالنا السابق عن تقسيمات خراسان الادارية .

أما القرى فقد ذكرت في رساتيق نيسابور ، فذكر الاصطخرى أن « اشترج .. مدينة صغيرة في مفازة لها سبع قرى وبيوت للاكراد » (٢٧١) وان « الشار الذي ينسب اليه المملكة مقيم بقرية في الجبل تسمى بليكلن » (٢٧٤) وان « يتأبد لها قرى ورساتيق » (٢٧٤) كما ذكر ان « لكرمينية قرى كثيرة ، وكذلك لكل منبر قرى ومزارع الا بايكند فانها وحدها » (٣١٤) .

وذكر المقدسي « مأزل ربع به قرى عجيسة » (٣١٦) وان خلم
« قراها ورسايقها ومزارعها كثيرة » (٣٠٣) وان بست « بها الف ومائة
قرية » (٢٩٦) وان « ولستان لها ست منابر ٠٠ والف ومائة قرية ولكورة
الفان ومائتا قرية » (٢٩٦) ٠

ويبدو ان اصغر وحدات الاستيطان هي (الدسكرة) وقد ذكرها ابن
رسته حيث قال ان « مدينة هراة عظيمة وحواليها دور ، وفي رسايقها
اربعة مائة قرية كبار وصغار ، وفيما بين هذه القرى سبع واربعون دسكرة
تتضمن كل دسكرة على عشرة انفس الى عشرين نفسا » (١٧٣) ٠